

عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة تمويل استثمارات البنية الاساسية فى جمهورية مصر العربية

ميراندا زغلول رزق (*)

مقدمة

الموازنة العامة للدولة ما هى الا تقديرات معتمدة لحجم الانفاق الحكومى، موزعا على بنود الانفاق المختلفة، وموارد الحكومة المالية المنتظرة عن سنة مالية مقبلة، ويلزم فيها أن تتساوى الموارد المالية المقدرة مع حجم الانفاق الحكومى المخطط. ويلزم موافقة السلطة التشريعية على هذه الاقتراحات وإجازتها قبل وضعها موضع التنفيذ بواسطة مختلف الأجهزة والوزارات والادارات الحكومية والعامة.

ولهذا فالموازنة العامة تعد وسيلة لضمان تحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها وإدارة وتنظيم موارد الدولة وضمان حسن استخدامها.

هناك هدفان أساسيان للموازنة، أولهما رسم السياسة المالية للدولة فى فترة سنة مالية مقبلة. والثانى تحديد برامج الانفاق الحكومى لنفس السنة مع فرض رقابة مالية وقانونية على تنفيذه^(١).

ولذلك فان نظام الموازنة يهدف الى تحقيق الرقابة والتنفيذ والتخطيط لتربط أهدافها مع بعضها البعض ، ولهذا تعتبر الموازنة أهم أدوات التنمية والتخطيط وتحقيق الاستقرار الاقتصادى

(*) د. ميراندا زغلول رزق : مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الزقازيق - (فرع بنها).

وضمان تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية فى المجتمع من خلال التحكم فى حجم الانفاق العام والايادات العامة واعادة توزيع الدخول والثروات من خلال السياسات الضريبية والانفاقية وسياسة الدين العام.

والموازنة العامة للدولة تعبير مالى عن سياسة الحكومة وخططها وبرامجها الانفاقية والتمويلية، وأداة لتخصيص الموارد المالية المحدودة على الانشطة وفق أولوياتها المستقاه من متطلبات الشعب وقدرته التمويلية. وهنا ترتكز عملية الموازنة على فكرة التوازن بين الأنشطة المقترحة والتكلفة المتوقعة لكل منها، بجانب المفاضلة والمقارنة بين هذه الانشطة أو البرامج المتنافسة أو المتزاحمة من خلال أسلوب التكلفة والعائد لكل بديل بما يحقق رفع مستوى عملية التخطيط ودقتها^(٢).

ولهذا اتجهت كثير من الدول الى ادماج الموازنة العامة فى الخطة الاقتصادية تدريجيا وأصبح لها دور هام وحسوى فى تنفيذ هذه الخطة. وفى ضوء معلومات الموازنة يمكن تفسير وتدبير القرارات الاقتصادية واقرار البرامج الجديدة فى الخطة.

وأصبح دور الموازنة هو القيام بعملية تحويل للموارد من مجال لآخر وفق قرارات الحكومة^(٣).

وكان من نتيجة ماتقدم ان خرجت الموازنة العامة عن المفهوم التقليدى لها وأصبحت معبرة وهادفة لخطة مالية متكاملة تجمع بينها وداخل اطارها كل القطاعات والانشطة وعلى كافة المستويات من جهاز ادارى مركزى أو أجهزة محلية أو هيئات عامة فى ترابط مالى وثيق الصلة بالتخطيط الاقتصادى^(٤).

وتواجه الدول النامية ومنها مصر، عدة مشكلات لتطوير الموازنة العامة سواء مشاكل سياسية حول امكانية استخدامها فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو مشاكل فنية لوضع أساليب التحليل المالى والرياضى لتحقيق التنبؤات لعملية تقدير الايرادات والنفقات فى الموازنة العامة أو مشاكل التصديق عليها ثم مشكلات تنفيذها وذلك بهدف تطبيق الاساليب الحديثة للموازنة فى الدول النامية وتدريب الكوادر الادارية بإدارات الموازنة وربطها بإدارات التنفيذ، حتى تلعب موازنتها العامة الدور الاقتصادى الهام واللازم فى ترشيد تخصيص الموارد.

هدف البحث

ان مشكلة العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة من المشاكل الهامة والحادة التى يعانى منها

الاقتصاد المصرى فى وضعه الراهن لتشابك وتداخل هذه المشكلة وارتباطها بالعديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الاخرى.

وهكذا نجد هيكل الموازنة ذاته يعانى من اختلال مستمر بين الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الانفاق نتيجة الاحتياجات الفعلية، فقد واجه الاقتصاد المصرى كثيرا من الظروف الداخلية والخارجية أدت الى تفاقم عجز الموازنة العامة، فعندما شاركت الدولة بالجزء الرئيسى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذى استلزم زيادة حجم الاستثمارات العامة للتغلب على مشاكل الركود الاقتصادي والتخلف الاجتماعى وتصحيح هيكل الاقتصاد المصرى، واقترن هذا بسياسة تشغيل الخريجين وتشغيل المسرحين من القوات المسلحة ودعم سلع الاستهلاك بالاضافة الى حروب الاستنزاف التى تعرضت لها مصر، زاد عجز الموازنة العامة .

فقد بلغ عجز الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢/٩١ - ١٤ مليار جنيه مصرى بنسبة ١٨٪ من حجم الناتج المحلى الاجمالى^(٥). كما بلغ عجز الإيرادات عن الاستخدامات بنحو ١٠.٤ مليار بنسبة عجز يمثل نحو ٧.٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج فى عام ١٩٩٣/٩٢ ويناخض نسبه بحوالى ١١.٢٪ عن العام السابق^(٦). وأصبحت مصادر التمويل الداخلية غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار والفوائض وقصور انسياب رؤوس الأموال من مصادر خارجية. ولهذا لجأت الدولة الى عدة طرق لسد هذا العجز منها الاقتراض الخارجى بما فيه التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين، الاقتراض من الجهاز المصرفى، الاقتراض من موارد محلية مثل صندوق التأمين والمعاشات وحصيلة بيع شهادات الاستثمار وودائع التوفير والسندات الحكومية وغير ذلك. فعلى سبيل المثال أفرطت الدولة فى الاعتماد على الجهاز المصرفى لسد جانب كبير من عجز الموازنة العامة للدولة فبلغ هذا التمويل فى عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٤.٠٨٧ مليار جنيه بنسبة ٤٣.٦٪ من اجمالى العجز، وهى تعد أعلى نسبة لسد العجز من مصادر التمويل المختلفة سواء تمويل خارجى أو أوعية ادخارية محلية، أو قروض من مصادر أخرى^(٧).

وتبين هذه النسبة المرتفعة مدى زيادة عرض النقود وزيادة القوة الشرائية التى لا يوازنها انتاج حقيقى يقابلها من الجانب الاخر عجز الدولة عن حصولها على حقوقها المشروعة من الضرائب على الدخول والقطاعات والانشطة المتزايدة وخاصة خلال فترة السبعينات وأثناء الانفتاح مع كثرة وجود اعفاءات ضريبية وجمركية وزيادة التسهيلات الاستيرادية للقطاع الخاص ومشروعات رأس المال

الأجنيبي الواردة لمصر فى تلك الفترة.

ووجود مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ، كما فى كثير من دول العالم ، تكمن أساسا فى طبيعة هذا العجز ومعدلات نموه وعلاقتها بالناتج المحلى الاجمالى وطرق وأساليب مواجهة هذا العجز.

ويهدف هذا البحث الى التعرف على طبيعة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ومعرفة معدلات نموه وخاصة فى الفترة من منتصف الثمانينات وحتى أعوام ١٩٩٤/٩٣. وذلك لتحليل أسباب هذا العجز والآثار السلبية المترتبة على تزايد ودراسة التطور الهام الذى شهده هيكل تمويل عجز الموازنة فى الاقتصاد المصرى الذى حدث فى بداية التسعينات وتقييم سياسة التوسع فى اصدار أذون الخزانة وتأثيرها المستقبلى وتحليل الاتجاهات الحديثة لنمو الانفاق الاستثمارى على وجه التحديد فى الاقتصاد المصرى وكيفية تمويله. حيث تهدف دراستنا ان يكون تمويل هذه الاستثمارات من مواردنا المحلية وضرورة وجود سياسة تمويلية لدعم الاستثمارات العامة وخاصة لتمويل الانفاق الاستثمارى لمشروعات البنية الأساسية للاقتصاد المصرى.

ولاشك ان هذه المشكلة تعكس فى جوهرها عدم توفر القوى التلقائية أو الجهاز الذى يمكن الاسترشاد به فى ادارة هذه الموازنة مثلما يتوفر لجهاز السوق فى أنشطة الأعمال فى الاقتصاد المصرى، وفى غياب مثل هذه الادارة ، يوجد نوعان من السلوك ازاء القواعد التى يسترشد بها فى توزيع وتخصيص الموارد العامة النادرة بين مختلف نواحى الانفاق^(٨). يتركز النهج الأول على قاعدة تتلخص فى ضرورة توفير المستلزمات التى يتطلبها القيام بمشروع أو برنامج معين لأهداف محددة بصرف النظر عن التكلفة ودون اعتبار للاستخدامات البديلة للموارد المالية والاقتصادية النادرة. أما النهج الثانى فيتم وفقا له تحديد حجم محدد للموازنة العامة والانفاق وذلك بصرف النظر عن الأهداف التى تخدمها أو المنافع التى تعود منها، بمعنى انه يتم تقدير اجمالى الموارد المتاحة للاتفاق دون النظر الى المنافع التى تعود منه على المجتمع وجمهور المنتفعين به.

وكان أمرا طبيعيا أن تخضع قرارات الموازنة العامة فى مصر لقاعدتى السلوك المشار اليهما، حيث تقف القاعدة الأولى وراء كثير من البرامج للاتفاق العام وخاصة مجال الدفاع والأمن الداخلى وبعض المشروعات الهندسية كالسدود والانفاق. ويخشى أيضا أن تكون أساس اختيار بعض

المشروعات الائتمانية الزراعية والصناعية حيث تزداد خطورة الأخذ بهذه القاعدة فى سلوك الادارة المالية العليا فى حالة الاعتماد المتزايد على التمويل بالعجز والتوسع فى الاصدار النقدي والائتماني المصرفي عندما لا تكفى الايرادات الضريبية عن الوفاء بمتطلبات التمويل. وتباعا عند دراسة عجز الموازنة العامة المصرية حاليا نتبين مدى ثقل عبء التوسع فى الانفاق فى بعض المجالات دون اعتبار كاف لتكلفة هذا الانفاق، مما يترتب عليه اتساع الفجوة بين الانفاق العام والايرادات الضريبية وشبه الضريبية وازدياد حجم العجز المالي بصورة مطردة.

وعلى الجانب الاخر اخضعت بعض مجالات الانفاق الاخرى للقاعدة السلوكية الثانية والتي تقتضى ضغط الانفاق فى هذه المجالات ووضع حدود لها دون اعتبار كاف لمستلزمات السياسة الاجتماعية المعلنة، وعلى سبيل المثال مجال التعليم فنلاحظ ضآلة الموارد المخصصة له فى الموازنة وزيادة المجهودات التعليمية خارج المدرسة وخارج الفصول الدراسية الحكومية، وذلك على الرغم مما يترتب عليه من اضعاف لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية. فالأخذ بهذه القاعدة سيؤدى الى زيادة الفجوة بين أهداف السياسات المعلنة ومستلزماتها وانخفاض مستوى النتائج المتحققة.

تحليل عجز الموازنة العامة المصرية حتى عام ١٩٩٣/٩٢ ومصادر التمويل

عجز الموازنة هو عبارة عن حدوث فجوة بين الايرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة لأى دولة وهو ما نطلق عليه اجمالى العجز، أما العجز الصافى فهو ذلك الجزء من العجز الاجمالي الذى يمول عن طريق الاصدار النقدي من البنك المركزى للدولة.

ويأخذ عجز الموازنة العامة شكلين، أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن ضعف الجهاز الانتاجي للدولة وعدم قدرة الايرادات العامة على ملاحقة التزايد فى النفقات العامة للدولة وكثيرا ما نجد فى عجز الموازنات الخاصة بدول العالم الثالث عامة. أو يكون هذا العجز نتيجة اتباع احدى السياسات الاقتصادية التى تخلق هذا العجز فى الموازنة العامة وهذا كثيرا ما يظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا.

والجدول رقم (١) يبين الاستخدامات والايرادات المعتمدة والمنفذة خلال عام ١٩٩٣/٩٢ بالموازنة العامة مقارنة بنظيرتها خلال ١٩٩٢/٩١، فنجد أن الايرادات المتحققة تمثل ٩١,٦٪ بمعدل نمو قدره ١٤,٣٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بالعام السابق له.

وتتوزع الإيرادات الى إيرادات جارية وإيرادات رأسمالية. بينما قدرت الاستخدامات المالية المتحققة بنسبة ٩٢,١٪ وتتمشى مع السياسة التى تتجه الى تخفيض الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة.

وتوزع الاستخدامات المالية الى الاستخدامات الجارية والاستثمارية والتحويلات الرأسمالية. ونلاحظ انخفاض العجز الكلى فى موازنة عام ١٩٩٣/٩٢ بالمقارنة بموازنة ١٩٩٢/٩١، والذي يرجع الى زيادة الإيرادات الكلية بقدر يفوق الزيادة فى الاستخدامات الكلية.

وفى ضوء بيانات وزارة المالية عند متابعة تنفيذ الموازنة العامة لعام ١٩٩٣/٩٢ نجد أن حجم الاستخدامات الاستثمارية بلغ نحو ١٧.٩٧.٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩٣/٩٢ فى مقابل ١٥٥٩٣.٥ مليون جنيه بختامى عام ١٩٩٢/٩١ بمعدل نمو قدره ٩,٦٪.

ومن الجدول رقم (٢) والذي يبين الموازنة الاستثمارية وطريقة تمويلها بختامى ١٩٩٣/٩٢ نجد أن هذه الاستثمارات تم تمويلها من الموارد المتاحة والتى بلغت ٩.١٦.٢ مليون جنيه مقسمة الى الاحتياطات والمخصصات وصافى الاقساط والفوائد ومنح محلية وخارجية.

وقد بلغ العجز الكلى للاستثمارات مبلغ ٨.٨١ مليون جنيه تم تمويله من أوعية ادخارية شكلت أكثر من ٥٥٪ والباقى من ال ٥٪ سندات حكومية، وقروض من مصادر أخرى، وقروض وتسهيلات ائتمانية خارجية ومحلية.

وإذا تتبعنا الجدول رقم (٣) الخاص بالتحويلات الرأسمالية بختامى ١٩٩٣/٩٢ نجد أن التحويلات بلغت ١٠.٤٨٦.٨ مليون جنيه. مولت الموارد المتاحة أكثر من ٥٠٪ والباقى مول من القروض الخارجية وتسهيلات ائتمانية. وأصبح العجز الصافى بختامى التحويلات الرأسمالية نحو ٤٣٨٠ مليون جنيه تم تمويله من موارد حقيقية، حيث شهد الاقتصاد المصرى تطوراً هاماً فى هيكل تمويل عجز الموازنة ابتداء من السنة المالية ١٩٩١/٩٠، فقد بدأ البنك المركزى بصفته وكيلًا ماليا عن الحكومة فى اصدار اذن على الخزانة لتكون حصيلتها بديلاً عن التمويل الذى اعتاد البنك المركزى ان يوفره لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة.

ومن المؤكد أن تواجه الدولة العجز الكلى فى الموازنة العامة اما بضغط النفقات أو زيادة الإيرادات للدولة أو بالاثنتين معاً. فالانفاق العام يتطلب منا أن نميز بين نوعين داخل هذا الانفاق^(٩).

جدول رقم (١)
الاستخدامات والايرادات المعتمدة والمنفذه خلال عام ١٩٩٣/٩٢
بالموازنة العامة مقارنة بنظيرتها خلال عام ١٩٩٢/٩١

١٩٩٢/٩١			١٩٩٣/٩٢			البيان	
نسبة تنفيذ %	ختامى	ربط معدل	معدل نمو %	نسبة تنفيذ %	ختامى		ربط معدل
							<u>الاستخدامات :</u>
٨٥.١	٣٢٩٨٩.٨	٣٨٧٥٢.٠	٢٦.٤	٨٩.٦	٤١٦٨٢.٨	٤٦٥.٢.٣	الاستخدامات الجارية
٩٧.٩	١٥٥٩٣.٥	١٥٧٤٥.١	٩.٦	٩٩.٤	١٧.٠٩٧.٣	١٧١٩٥.٧	الاستخدامات الاستثمارية
٨٧.٦	١٦٨٤١.٠	١٩٢٣٠.٧	(٣٧.٧)	٩١.٣	١٠.٤٨٦.٨	١١٤٨٣.١	التحويلات الرأسمالية
٨٨.٧	٩٥٤٢٤.٣	٧٣٧٢٧.٨	٥.٩	٩٢.١	٦٩٢٦٦.٩	٧٥١٨١.١	اجمالى الاستخدامات
							<u>الايرادات</u>
٩٣.٩	٣٧٩٢٧.٥	٤٠٣٩٢.٨	١٧.٠	٠.٣	٤٤٣٨.٧	٤٩١٦٢.٦	الايرادات الجارية (سياديه/ جارية/تحويلات)
							<u>الايرادات الرأسمالية المتاحة:</u>
٩٩.٥	٧٩٩٧.٧	٨.٣٥.٠	١٢.٧	١٠١.١	٩.١٦.٢	٨٩٢١.٠	لتحويل الاستثمارات
١١٨.٩	٥٤٢٩.٠	٤٥٦٤.٥	(٢.١)	٨٨.٧	٥٣١٤.٧	٥٩٤.٨	لتحويل التحويلات الرأسمالية
١٠٦.٦	١٣٤٢٦.٧	١٢٥٩٩.٥	٦.٧	٩٦.١	١٤٣٣٠.٩	١٤٩١٥.٨	اجمالى الايرادات الرأسمالية المتاحة
٩٦.٩	٥١٣٥٤.٢	٥٢٩٩٢.٣	١٤.٣	٩١.٦	٥٨٧١١.٦	٦٤.٧٨.٤	اجمالى الموارد المتاحة
٦٧.٩	١٤.٧.٠.١	٢.٧٣٥.٥		٦٥.١	١.٥٥٥.٣	١١١.٢.٧	العجز الكلى بالموازنة العامة
	٤٩٣٧.٧	١٦٤٠.٨		١٨.٨	٢٩٩٧.٩	٢٦٦.٣	العجز الجارى
	٧٥٩٥.٨	٧٧١٠.١		١٧.٧	٨.٨١.١	٨٢٧٤.٧	عجز الاستثمارات
	١١٤١٢.٠	١٤٦٦٦.٢		١٤.٢	٥١٧٢.١	٥٤٨٨.٣	عجز التحويلات الرأسمالية

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعامى ٩٣/٩٢، العام الاول للخطة الخمسية

الثالثة ٩٣/٩٢-٩٦/٩٧، ص ١٦.

جدول رقم (٢)
الموازنة الاستثمارية

بالمليون جنيه

البيان	ربط معدل	خامى ١٩٩٣/٩٢	خامى ١٩٩٢/٩١
الاستخدامات			
جهاز ادارى وحكم محلى	٤٢٤٨,٠	٤١٧٤,٣	٣٦٧٢,٢
هيئات خدمية	٣.٩٦,٦	٣.٧٧,٧	٢٣٥٦,١
جملة موازنة الخدمات	٧٣٤٠,٩	٧٢٥٢,٠	٦.٢٨,٣
هيئات اقتصادية	٩٨٣٧,٧	٩٨٣٧,٧	٩٥٥٥,٢
البنك المركزى	١٣,٠	٦,١	٩,٤
بنك الاستثمار القومى	٤,١	١,٥	٠,٦
جملة	١٧١٩٥,٧	١٧.٩٧,٣	١٥٥٩٣,٥
مصادر التمويل			
الموارد المتاحة			
الاحتياصات والمخصصات	٥٢٥٤,٩	٥٨٣٨,٢	٥٣٦٩,٤
صافى الاقساط والفوائد	١١٨٤,٠	١٢٢٨,٨	١.٣٤,٠
منع خارجية ومحلية	٢٤٨٢,٠	١٩٤٩,٢	١٥٩٤,٣
جملة الموارد المتاحة	٨٩٢٠,٩	٩.٠٦,٢	٧٩٩٧,٧
العجز الكلى لاستثمارات			
أوعية ادخارية	٤٧١١,٠	٤٧١٢,٢	٣٣٢٥,٢
٥٪ سندات حكومية	٣١,٩	٧١,٢	١.٢,٣
مصادر اخرى	١٤٣,٧	٨٦,٨	٤٣,٦
قروض وتسهيلات ائتمانية	٣٣٨٨,٢	٣٢١٠,٨	٤١٢٤,٧
جملة تمويل العجز الكلى	٨٢٧٤,٨	٨.٨١,٠	٧٥٩٥,٨

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ٩٣/٩٢، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

جدول رقم (٣)
التحويلات الرأسمالية بختامى ٩٣/٩٢

بالمليون جنيهه

ختامى		ربط معدل	البيان
٩٢/٩١	٩٣/٩٢		
١٦٨٤١,٠	١٠٤٨٦,٨	١١٤٨٣,١	التحويلات الرأسمالية
			<u>طريقة التمويل:</u>
٢٩٢٢,٨	٢٨٦٦,٢	٣٦١٤,٨	الموارد الذاتية المتاحة
-	-	٥٠٠,٠	مبيعات اصول
١٤٠٨,٤	١٠١٦,٤	٤٢٥,٤	منح خارجية ومحلية
١٠٩٧,٨	١٤٣٢,٠	١٤٥٤,٦	تمويل بنك الاستثمار
٥٤٢٩,٠	٥٣١٤,٦	٥٩٩٤,٨	اجمالى التمويل المتاح (أ)
			<u>العجز الكلى للاستثمارات</u>
			<u>طريقة التمويل :</u>
٦٧٥,٥	٧٩٢,٠	٥٣٢,٥	قروض خارجية وتسهيلات ائتمانية(ب)
٦١٠٤,٥	٦١٠٦,٦	٦٥٢٧,٣	جملة مصادر التمويل (أ+ب)
١٠٧٣٦,٥	٤٣٨٠,٢	٤٩٥٥,٨	العجز الصافى الممول بأذون خزانه
١٦٨٤١,٠	١٠٤٨٦,٨	١١٤٨٣,١	اجمالى مصادر التمويل

المصدر : وزارة التخطيط تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ٩٣/٩٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .

الأول هو الاتفاق الجارى وهى تلك الأموال التى تنفقها الحكومة فى المجالات التقليدية كالأمن، الدفاع، التعليم، الصحة، الثقافة والاعلام... الخ، وهذا يتسم بالدورية سنويا وينتج عنه مجموعة معينة من الخدمات التى تقدم للجمهور بلا مقابل أو بمقابل رخيص مضافا اليه ماتنفقه الدولة على الحكم المحلى وعلى مجلسى الشعب والشورى، والدعم السلعى وعجز الهيئات الاقتصادية ومدفوعات خدمة الدين الخارجى ولاشك ان هذا النوع من الاتفاقات له دور أساسى فى تحديد مستوى معيشة الشعب، ولهذا يتطلب خفض هذا النوع من الاتفاقات ضرورة رفع كفاءة الانجاز فى المجالات المختلفة التى يوجه اليها، والمقصود هنا ترشيد بنود الاتفاق العام الجارى بحيث لايتجاوز معدل نموه معدل نمو الدخل القومى.

كما يتطلب ان يتعادل الاتفاق العام الجارى مع الإيرادات الجارية السيادية للدولة على الأقل، بل يفضل أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية للدولة والمتمثلة فى حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع حصيلة الرسوم والضرائب الجمركية أكثر من الاتفاق الجارى، وذلك لتحقيق فائض جارى يوجه الى الاتفاق الاستثمارى العام، وهذا هو النوع الثانى من الاتفاقات، والمقصود به قيمة ماتنفقه الوحدات الادارية الحكومية والقطاع العام لزيادة الأصول الانتاجية الثابتة (مثل الاتفاقات على التشييد والمباني والعدد والآلات ووسائل النقل.. الخ) بهدف زيادة حجم الطاقات الانتاجية. كما يلعب هذا النوع من الاتفاقات العام يلعب دورا أساسيا فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب مصر، على الرغم من أن الوزن النسبى لنصيب القطاع الخاص المحلى والأجنبى الى اجمالى الاستثمارات المنفذة كبير ومتزايد حاليا.

ولهذا يتطلب ترشيد الاتفاق الاستثمارى العام أمرين:

أولا: زيادة فاعلية الاستثمار العام

ثانيا: رفع قدرة وطاقة الاقتصاد القومى المصرى على تمويل هذا الاستثمار، وهو مايتعلق بمصادر التمويل وضرورة رفع مساهمة الادخار العام المتاح للحكومة والقطاع العام فى تغطية هذا الاتفاق، وما يتبعه من برامج محددة لترشيد الاستهلاك العام والخاص.

وقد اتبعت مصر سياسة ضغط النفقات العامة منذ عام ١٩٨٦ والفت نسب عالية من الدعم مع مراجعة بنوده، وضغطت مجالات الاتفاقات الاستثمارى وحصرتها فى عمليات الاحلال والتجديد

والبنية الأساسية، وقد أثرت هذه السياسة على أهداف البرامج الاقتصادية للحكومة والأهداف الاجتماعية وعلى الأفراد والجماعات المستفيدة منها. مثال ذلك قضية الدعم وترشيده والتي تعبر عن مشكلة اختلال هيكلى فى الانتاج المحلى وفى توزيع الدخل، حيث توجه نسبة ٧٥٪ من مبالغ الدعم الى السلع الغذائية التموينية الضرورية.

وعلى الرغم من انتهاج هذه السياسة الانكماشية فى الاقتصاد المصرى، فان الانفاق المطلق استمر فى الزيادة، بجانب تعرض الاقتصاد المصرى لخطر التضخم وتزايد الاعتماد على العالم الخارجى.

كما واجهت مشكلة الانفاق الاستثمارى عدة مشكلات أخرى تمثلت فى عدم قدرة قطاع المقاولات والتشييد على التنفيذ بسبب ندرة مواد البناء ومعدات التشييد وهجرة العمالة الفنية وغير الفنية، كذلك صعوبات التمويل المحلى لعدم وجود ترابط بين الخطة الاستثمارية وخطة الجهاز المصرفى فى منح الائتمان كذلك انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى والتي أثرت فى كفاءة الاستثمار، وعدم ملاءمة الظروف التكنولوجية والادارية والتنظيمية والاجتماعية.

كما كان لسياسة ضغط الانفاق الاستثمارى تأثير على كفاءة الاستثمار فى مشاريع البنية الأساسية وصعوبة تقدير التكاليف المتوقعة لهذا الاستثمار بسبب موجة التضخم السائدة وعدم استطاعة الجهات المسند اليها التنفيذ إستكمال هذه المشروعات الاستثمارية مع عدم توافر النقد الاجنبى اللازم لتغطية الواردات من المعدات الاستثمارية.

ولكل هذه الأسباب مجتمعة نشأ عجز رأسمالى فى الموازنة العامة للدولة، وأصبحت وسائل تسريته من اقتراض من الجهاز المصرفى أو عن طريق الاقتراض الخارجى أو من استثمار اجنبى مباشر تشكل دورا خطيرا ومتزايدا، ونجم عنها العديد من المشاكل والآثار الاقتصادية التى تعرض استقلالنا الاقتصادى لاختطار كثيرة، ومن ثم وجدت الحكومة نفسها أمام عجز فى الموازنة العامة لم تستطع القضاء عليه من خلال خفض النفقات العامة أو برفع معدلات الضرائب، وإنما وجدت أمامها عدة اختيارات، اما أن تلجأ الى الاقتراض الخارجى من مؤسسات دولية كالبانك الدولى أو البنوك التجارية أو صندوق النقد الدولى أو حكومات الدول الصديقة. أو قد تقترض من الداخل من مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية، أو قد تعتمد فى تمويل هذا العجز على اصدارها النقدى الجديد (التمويل بالعجز)

والذى اعتمدت عليه فى السنوات الأخيرة بشكل كبير وهذا يفسر ارتفاع معدلات اسعار السلع والخدمات وانخفاض قيمة العملة الوطنية، فقد وصل معدل التضخم فى مصر عام ١٩٩٠ الى حوالى ٢١٪ وانخفضت قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى فى الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢^(١٠) بدرجة كبيرة^(١١)، الا ان زيادة الاصدار اذا لم تتحدد بمجموعة من العوامل الضابطة أو المحاكمة أو المحددة له مثل زيادة الناتج المحلى الاجمالى أو زيادة الرصيد الذهبى أو عملات نقدية قابلة للصرف بالذهب أو السلع الحقيقية، سيحدث اختلال فى العلاقة بين معدل زيادة الموارد الحقيقية والمعروض النقدى ومن ثم تكاليف النقود على السلع، فترتفع الاسعار وتزيد معدلات التضخم كما سبق القول .

ومع استمرار هذه السياسة بالرغم من انخفاض انتاجية الاستثمارات حاول البنك المركزى اتباع سياسة الرفع التدريجى لاسعار الفائدة لتشجيع الادخار المحلى وايجاد نوع من التناسب بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم المتزايد ومحاولة تقرب الفوارق بين أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المصرية والودائع بالعملة الأجنبية.

كما حدث تزايد كبير فى حجم أذون الخزانة وسنداتها الصادرة لصالح البنك المركزى المصرى خلال الفترة من عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٥/٨٤ فقد ارتفعت من ١٦٥٠ مليون جنيه الى ١٢٣٣٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦٤٧,٥٪ خلال هذه الفترة .وهكذا توالى الاصدارات الخاصة لأذون الخزانة التى يتولى تمويلها الجهاز المصرفى وهو ما يطلق عليه سياسة التمويل بالعجز لتغطية الاصدار النقدى بأصول ائتمانية^(١٢)، وخاصة عندما بدأت مصر فى عملية الاصلاح الاقتصادى بالتنسيق مع صندوق النقد الدولى فى ابريل ١٩٩١ والتركيز على خفض عجز الموازنة العامة الى نسبة ٥٪ فقط والوصول الى حد الامان، ولاشك أن اصدار أذون الخزانة كان الاداة المناسبة فى هذه المرحلة بهدف امتصاص التضخم وجذب جزء من المدخرات ومن جانب آخر تعمل على تغيير الائتمان عن طريق رفع أسعار الفائدة وسحب السيولة النقدية المتاحة فى الجهاز المصرفى.

ولكن أذون الخزانة ليست الوسيلة الحاسمة لعلاج عجز الموازنة الدائم، لان استمرار اصدار هذه الاذون بمبالغ متزايدة حتى الآن، وليس كما كان متوقعا أن يكون اصدارها بصفة مؤقتة ، أصبح وسيلة لترحيل هذا العجز بعد ذلك، لانها نوع من الاقتراض سهل ومنتظم وموجه لاسعار الفائدة المدفوعة رغم مايولده ذلك من ضغوط تضخمية^(١٣).

ولذلك يجب إعادة النظر فيما يقرره بنك الاستثمار القومي من حق الخزانة في استخدام فائض التمويل الذاتي للشركات وحصيلة الـ ٥٪ المجنبة لشراء سندات حكومية وفائض أموال الهيئات الأخرى وتطويرها وجعلها قابلة للتداول واستخدامها في تمويل جانب من عجز الموازنة دون ضغوط تضخمية بجانب إعطاء هذه الهيئات امكانية الحصول على احتياجاتها المالية عن طريق إعادة بيع هذه الصكوك في سوق الاموال، وبذلك تخف الضغوط على الموارد العامة^(١٤).

أما في المرحلة الثانية من خطة الإصلاح وهي مرحلة التنمية، فانه يتعين علينا الحد من استخدام أذون الخزانة، واستخدام الأموال المجمعة من فائض شركات الاموال في الاستثمارات لزيادة موارد الدولة الحقيقية في المستقبل.

وقد بدأت عملية التخصيص لعلاج هبوط كفاءة القطاع العام ولتخفيف العبء الكبير على الموازنة العامة للدولة. ويترتب على هذه العملية أن بعض شركات قطاع الاعمال العام سيتم بيعها، وتدخل حصيلة بيع هذه الشركات تحت بند الإيرادات الرأسمالية التي يمكن أن تدعم موقف الميزانية العامة للدولة وخاصة مع انخفاض بنود الإيرادات الجارية غير السيادية سواء فائض البترول أو فائض قناة السويس على أثر تدهور أسعار البترول العالمية التي حدثت مؤخرا. كما قامت الدولة بفرض بعض الأعباء الإضافية على القادرين بزيادة بعض الرسوم والضرائب على التليفونات والسيارات والأراضي، وإصدار بعض السندات الجديدة بالعملة الحرة ذات مزايا خاصة.. الخ لعلاج هذا الانخفاض.

العجز الرأسمالي للموازنة العامة وأسباب زيادته:

تميزت فترة الثمانينات بعدة اتجاهات واضحة ومحددة ذات أهمية خاصة بالنسبة لدرجة الاستقرار الاقتصادي في مصر ودور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف. فهي فترة تميزت بارتفاع مستمر في الاسعار وفي نفس الوقت بوجود مشكلة البطالة لبعض عناصر الانتاج وخاصة عنصر العمل ووجود معدلات مرتفعة للتضخم وصلت في المتوسط الى مايقرب من ١٧٪ في هذه الفترة^(١٥).

أما معدل البطالة فقد ازداد بشكل حاد حيث لم يزد عددالذين التحقوا بأعمال عن ٤٪ من

مجموع الناجحين من حملة الشهادات المتوسطة والعالية فى الفترة ٨٣-١٩٨٦ بالمقارنة مع نسبة ٤٨,٤٪ فى الفترة (٧٨-١٩٨٢). كما اشارت بيانات الخطة الخمسية الأولى للتنمية (٨٢/٨٣-٨٣/٨٦/١٩٨٧) ان فرص العمل الجديدة المتحققة بلغت ٤٨٥ ألف فرصة بنسبة ٢٣٪ مما هو مستهدف فى الخطة^(١٦)، وهذا يعكس بدوره فشل سياسات السكان والتعليم فى مصر فى تحقيق أهدافها، حيث ان اكثر من ٩٠٪ من بطالة المتعلمين هى بطالة مستجدة - أى لأفراد لم يسبق لهم الالتحاق بسوق العمل- بجانب وجود نسبة مرتفعة من البطالة المنعقة فى قطاع الخدمات الحكومية، حيث وصلت هذه النسبة الى ٣٥٪ من اجمالى العمالة الكلية^(١٧).

وهكذا اتضحت الصورة فى وجود تضخم متزايد وبطالة حادة وهى أعراض مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادى فى مصر.

ومن دراستنا لعجز الموازنة العامة ومصادر تمويلها فى فترة الثمانينات وحتى عام ١٩٨٩، وجدنا ان هناك فجوة كبيرة بين أرقام الموازنة العامة وأرقام الحساب الختامى للدولة، فتبين خطأ التنبؤ، ونظرا لأهمية أرقام الحساب الختامى من وجهة نظر الاستقرار الاقتصادى تقع مشكلة تحقيق هذا الاستقرار على عاتق واضعى السياسة المالية الملائمة^(١٨)، والجدير بالذكر ان ماتم تمويله من هذا العجز عن طريق الجهاز المصرفى يمثل فى المتوسط نسبة ٢٠,٨٪ والباقى ٧٩,٢٪ من خارج الجهاز المصرفى بالاعتماد على الموارد المحلية والأجنبية، ثم ارتفع تمويل الجهاز المصرفى فى عام ١٩٩٢/٩١ فأصبح يمثل ٤٤٪ تقريبا. والملاحظ عدم تناقص نسبة التمويل بالعجز من خلال الجهاز المصرفى والذى يؤدى الى ظهور وتفاقم مشكلة التضخم الناشئ عن الطلب، فيزداد الطلب على السلع والخدمات بصورة لاتتناسب مع امكانيات وطاقت الاقتصاد القومى نتيجة وجود انخفاض فى درجة مرونة عرض بعض عوامل الانتاج وخاصة العمالة الفنية الماهرة وخدمات البنية الأساسية كالكهرباء والمياه والطرق السريعة ورأس المال الموجه للاستثمارات الزراعية والصناعية والمناطق العمرانية الجديدة. ولاشك أنها من الأسباب الرئيسية فى مصر لعدم تحقق الاستقرار الاقتصادى، حيث تعد أسباب هيكلية مرتبطة بجانب العرض الكلى، وتمويل الموازنة عن طريق الجهاز المصرفى يزيد حدة مشكلة التضخم وزيادة الطلب الكلى عن الانتاج القومى.

ويجب القول أن مصر ليست وحدها فى هذا السبيل ولكن حكمها فى ذلك حكم كافة الدول النامية التى تقصر مواردها الذاتية عن تمويل خطط التنمية الاقتصادية وكل المقومات الأساسية التى

تعتمد عليها حياة الشعوب والتي يعتمد عليها فى تحقيق التقدم والرخاء لمواطنيها. وفى عام ١٩٨٧/٨٦ شكلت وزارة المالية لجنة انتهت الى وضع خطة متكاملة لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق تخفيض العجز الكلى تدريجيا بما يعادل ٢٪ سنويا من قيمة الناتج المحلى الاجمالى المستهدف وذلك لان الاندفاع فى التخفيض بنسبة كبيرة يؤدي الى تعذر تدبير الاستثمارات العامة اللازمة لتنفيذ خطة التنمية وصعوبة تدبير الاعتمادات اللازمة للوفاء بالتزامات الدين العام^(١٩).

كما لجأت وزارة المالية إلى تنمية الإيرادات الجارية وتحصيل متأخراتها والتدرج فى رفع رسوم الخدمات الى ما يقرب من تكلفتها الفعلية، مع ترشيد النفقات الجارية بكافة عناصرها، والعمل فى نفس الوقت على تحسين موقف الدين العام وعدم تجاوز الزيادة السنوية فى حجم التمويل (من المصادر العادية من المدخرات الحقيقية لدى الأوعية الادخارية المحلية والقروض الخارجية المتاحة) لنسبة الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى والتي تقدر بمعدل ٧٪ سنويا^(٢٠). وينطبق هذا أيضا على نسبة الزيادة فى العجز الصافى وقبولها من الجهاز المصرفى والتي يجب ان تكون فى حدود المستويات المأمونة مع ضمان وجود انتاج سلعى يعادل قيمة الزيادة فى الاصدار النقدى.

ولاشك ان تزايد العجز الرأسمالى فى الموازنة المصرية يشكل خطرا على مسارنا الاقتصادى ويشير الى ضعف قدراتنا الذاتية على اشباع الحاجات الأساسية للمجتمع.

والموازنة الرأسمالية تضم الموازنة الاستثمارية وموازنة التحويلات الرأسمالية ، كما أشرنا فى الجداول أرقام ٣.٢ ، ونجد هنا أن العجز الصافى الممول بأذون الخزانة يمثل ٤٣٨٠ مليون جنيه فى ختامى موازنة التحويلات الرأسمالية فى عام ١٩٩٣/٩٢. كما سجل تمويل عجز تحويلات الهيئات الاقتصادية نسبة كبيرة فى الأعباء التى تتحملها الموازنة وكذلك بالنسبة لعجز تمويل تحويلات شركات القطاع العام والذى استلزم تغيير فى الأسس التى تتبعها هذه الشركات فى تكوين الاحتياطيات والمخصصات. كما زادت نفقات الوحدات الادارية للحكومة والحكم المحلى وذلك لزيادة الأصول الانتاجية لديها. واعتمد تدبير العجز الكلى للموازنة الاستثمارية فى الاقتصاد المصرى على التمويل الخارجى فى شكل تسهيلات ائتمانية من الخارج، وقروض من الأوعية الادخارية المحلية، ومن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومن هيئة التأمينات الاجتماعية ومن هيئة توفير البريد وشهادات الاستثمار ومن فائض التمويل الذاتى لدى الهيئات والشركات، ومن احتياطى الـ ٥٪ لشراء سندات حكومية ومن قروض تنمية السندات الحكومية وأوعية ادخارية أخرى.

والخلاصة أن سبب كبر حجم الاستثمارات المدرجة بالموازنة الناتج عن طموح خطط التنمية الاقتصادية وضعف الفائض الادخارى قد أدى الى تفاقم عجز الموازنة الاستثمارية. وقد حاولت الدولة علاج ذلك بإنشاء بنك الاستثمار القومى عام ١٩٨٠ لإدارة وتوفير المتطلبات والاحتياجات المالية اللازمة لاستثمارات القطاع العام والنشاط الحكومى وضمان استمرار تدفقها دون الالتزام بظروف تحصيل الإيرادات العامة للدولة بالموازنة^(٢١).

الاتجاهات الحديثة لنمو الاتفاق الاستثمارى فى الاقتصاد المصرى

بداية ينقسم الاستثمار الى الاستثمار المباشر بمعنى القيام بنشاط إنتاجى أو خدمى معين من خلال شراء الاصول المادية لاداء هذا النشاط، والاستثمار غير المباشر أى الاستثمار المالى الذى يتم من خلاله الحصول على الأسهم والسندات للشركات التى تقوم بعملية الاستثمار المباشر. والواقع أن السياسة المالية والاقتصادية المصرية لجأت الى تمويل الاتفاق الاستثمارى اللازم لعملية التنمية عن طريق احدث عجز فى الميزانية المصرية وإيجاد فرق مخطط مسبقا بين الإيرادات الاجمالية والنفقات الاجمالية.

وعلى الرغم من الاجراءات التى اتبعتها الحكومة والتى سبق ذكرها، ظهرت عدة نتائج ترتبت على هذه السياسات فى مصر فى ظل الظروف الاقتصادية الراهنة فقد أصبح سداد قيمة الاذون من خلال اصدارات الاذون الجديدة، بل ان ارتفاع أسعار الفائدة على هذه الاذون أدى الى تزايد العجز بمقدار عبء هذه الفوائد لأن أغلب حصيلة اذون الخزانة العامة موجهة كلية الى تمويل الاتفاق الجارى دون الاتفاق العام الرأسمالى^(٢٢)، فتراكمت كثير من الديون العامة دون أن يقابلها عائد إنتاجى مباشر. وهذا ما دعا الدولة الى اتباع سياسة التخصيص لكثير من مشروعات القطاع العام التى لايجبذ بيعها الآن فى هذه المرحلة.

ولهذا اذا أردنا تخفيض عجز الموازنة وزيادة تمويل الاتفاق الاستثمارى، علينا زيادة الانتاج وزيادة حجم النشاط الاقتصادى العام والخاص وتحسين المناخ الاستثمارى المصرى لجذب مدخرات الاجانب والعرب الى الداخل، فعلى سبيل المثال دعم مجلس التعاون الخليجى بعض المشروعات فى مصر فى شكل استثمارات مشتركة فى مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادس من أكتوبر فى عام ١٩٩٢. وعلى السياسة الاقتصادية أن تراعى فى سياسة الاصلاح الاقتصادى وجود تناسب بين

ارتفاع سعر الفائدة وارتفاع معدل الكفاية الانتاجية لرأس المال من خلال تحديد أسعار عدد من المنتجات وتناسب تكلفة انتاجها مع أسعارها فى السوق، وهذا ولاشك يتوقف بدرجة كبيرة على جهود الدولة فى توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى التى لاتتحمل المزيد من ارتفاع الاسعار بالنسبة للقاعدة العريضة من محدودى الدخل (٢٣).

ولاشك أن الاتفاق الاستثمارى العام هو قيمة ماتنفقه الوحدات الادارية ووحدات القطاع العام وذلك لزيادة الأصول الانتاجية الثابتة بهدف زيادة حجم الطاقات الانتاجية. ولهذا يعد هذا النوع من الاتفاق العامل الأساسى والمتغير الأهم الذى يحقق الأهداف الائتمانية المختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية من خلال رفع مستوى الدخل القومى للدولة أو تعديل التركيب البنائى للاقتصاد لتوظيف الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة ورفع كفاءة جهاز التخطيط لتحديد الحجم الكلى للاستثمار المطلوب. وكيفية توزيعه على القطاعات والمشروعات المختلفة لتحقيق أهداف خطط التنمية للدولة.

وكانت استراتيجية التنمية الاقتصادية فى مصر قد ركزت على أن يكون الاتفاق الاستثمارى خلال فترة ربع قرن على خمسة أوجه رئيسية الصناعة، الزراعة، النقل، الاسكان، والكهرباء. والمجدير بالذكر أنه تم اتباع أسلوب التخطيط الخمسى المتحرك ابتداء من عام ١٩٧٨، حيث يتم بمقتضاه تعديل الخطة الاستثمارية سنويا باسقاط السنة التى انتهت واضافة سنة أخرى فى نهاية المدة (٢٤). ومن دراستنا لهذه الفترة وجدنا أنه قد تم تبادل فى المراكز بين قطاعى الصناعة والنقل والمواصلات خلال فترة الخطط المتحركة وذلك نتيجة الحاجة الشديدة التى واجهت القطاع الصناعى من عدم التوازن بين حجم التوسع الاقنى لهذا القطاع وبين تأمين مشاريع البنية الأساسية كطرق المواصلات والسكك الحديدية. وكان من نتيجة النمو اللامتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومى - الناتج عن سوء توزيع الاستثمار بين القطاعات - ظهور ضغوط تضخمية وما يتولد عن ذلك من تباين فى تركيبة العرض الكلى للسلع والخدمات المنتجة محليا ومايقابلها من تركيبة قوى الطلب المحلى، ويتطلب اجراء تغييرات هيكلية فى علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية (٢٥).

والمتأمل لفترة الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧، يجد انخفاض ملحوظا فى الميل الحدى للاتفاق والذى كان مؤشرا لاقتصار السياسة الاستثمارية المتبعة فى هذه الخطة على مشروعات الاحلال والتجديد على اعتبار انها خطة استكمال (٢٦). علاوة على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين الناتج المحلى الاجمالى والاتفاق الاستثمارى (٢٧).

وعند تحليلنا للخطة الخمسية الحالية ٩٢/٩٣-٩٦/٩٧، نجد أنها استهدفت فى خطة العام الأول ٩٢/٩٣ استخدامات استثمارية للقطاعات الحكومى والاعمال العام والخاص والتعاونى قدرها ٢٥,٥ مليار جنيه، خص منها القطاع الحكومى نحو ١٠ مليار جنيه لمشروعات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية تشكل نحو ٣٩,٢٪. كما وجه نحو ١٥,٥ مليار جنيه استثمارات لمشروعات قطاع الأعمال العام والخاص والتعاونى تعادل نحو ٦٠,٨٪. كما تشير البيانات الأولية لمتابعة تنفيذ استثمارات عام ٩٢/٩٣ ان حجم الاستثمارات المنفذة بالمشروعات التابعة للأجهزة الحكومية بلغت نحو ١٧,١ مليار جنيه من المستهدف البالغ نحو ١٠ مليار جنيه. فى حين تقدر جملة الاستثمارات التى نفذها قطاع الأعمال العام والخاص نحو ١٤,٥ مليار جنيه من مقرر بالغ ١٥,٥ مليار جنيه (٢٨).

والجدير بالذكر أن قطاع الصناعة والتعدين قد استثمر فى مشروعاته نحو ٥,٢ مليار جنيه بمعدل تنفيذ اتمم بالانخفاض، بينما استثمر قطاع الكهرباء فى تنفيذ مشروعاته ٤ مليار جنيه وقد تميز معدل تنفيذه بالارتفاع الكبير. يليه قطاع البترول ومنتجاته، ثم قطاع الزراعة والرعى.

وفىما يتعلق بمجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية، فقد تركز معظم الاستثمار المنفذ فى مشروعات قطاع النقل والمواصلات والتخزين وقيام قطاع السياحة بتنفيذ كل استثماراته المستهدفة بالكامل. وبالنسبة لمجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية، فقد اتمت معدلات تنفيذ أغلب القطاعات بالارتفاع عن المتوسط، ماعدا قطاع خدمات التعليم حيث انخفض عن المستهدف له بخطة العام بنحو ٧,١٪.

كذلك وجدنا أن مشروعات الهيئات الاقتصادية قد استوعبت أكثر من نصف الاستثمار المنفذ، وهو ما لوحظ أيضا بالنسبة لمشروعات الادارة المحلية. وفى المقابل انخفضت الأهمية النسبية لكل من مشروعات الجهاز الادارى مثل مشروعات وزارة الاسكان، التربية والتعليم، الأشغال والموارد المائية والتعمير، وكذلك الهيئات الخدمية.

والجدير بالذكر أن عدد ١٢ جهة ساهمت بتنفيذ استثمارات أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه مرتبة ترتيبا تنازليا فى عام ٩٢/٩٣ كالتى: الكهرباء، والاسكان والمرافق، النقل، البترول، الطيران المدنى، الأشغال والموارد المائية، دواوين عموم المحافظات، المواصلات، التعليم العالى، استصلاح

الأراضي، هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، وأخيرا التربية والتعليم.

كما تعكس بيانات المتابعة السابق الاشارة اليها، أن مجموعة القطاعات السلعية قد تميز تنفيذها بالارتفاع، مما أدى الى ارتفاع الوزن النسبي المتحقق لها بنحو ٥٪ بالمقارنة بالمستهدف العام. يليها مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية حيث ارتفع الوزن النسبي للاستثمار المنفذ بها بنحو ٣، ٤٪ عن مقرر العام، وفي المقابل من ذلك انخفضت الأهمية النسبية المنفذة لمجموعة قطاعات الخدمات الاجتماعية بنحو ٣، ٩٪ عن السنة المستهدفة (٢٩).

وإذا بحثنا عن وسائل تمويل هذه الاستثمارات المستهدفة والمنفذة، وجدنا أنه تم استخدام نقد محلى خلال عام ١٩٩٣/٩٢ يقدر بنحو ٠، ٩٩٩١ مليون جنيه بوزن نسبي ٤، ٥٨٪ من جملة الاستثمار المنفذ البالغ ٣، ٩٧٠١٧ مليون جنيه بمعدل تنفيذ يصل الى ١٧١٪. كما بلغ الاستثمار المنفذ بالنقد الاجنبى الحر نحو ٠، ٥٨٤١ مليون جنيه بوزن نسبي ١٣٪ ونسبة تنفيذ ٧٠، ١٦٥٪، وبذلك يشكل اجمالى المكون النقدى نسبة ٤، ٧١٪ من اجمالى الاستثمار المنفذ خلال العام (٣٠).

وفيما يتعلق بالمكون الأجنبى، فنجد أن المنح والمعونات الأجنبية مثلت نسبة ٩، ١٠٪، والقروض الأجنبية نسبة ٥، ١٦٪، أما التسهيلات الخارجية المنفذة فكانت بنسبة ٢، ١٪ بذلك تصل جملة المكون الأجنبى خلال العام الى نحو ٦، ٤٨٨٤ مليون جنيه تعادل ٦، ٢٨٪ من جملة الاستثمار المنفذ وبنسبة تنفيذ ٥، ١٧٣٪ (٣١) وهى نسبة مرتفعة.

وبلاحظ تزايد الانفاق العام الاستثمارى لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية فى هذه الفترة وما يتطلبه ذلك من اعادة البناء والتجديد للكثير من المتطلبات الأساسية، وهذا ما جعل مساهمة التمويل الأجنبى فى فجوة الموارد العامة مرتفعة فقد تراوحت حول ١٩٪ عام ١٩٧٤، ثم ٤٥، ٠٤٪ (٣٢) عام ١٩٧٧ ثم ١، ٣٧٪ عام ٨٣/١٩٨٤، وأخيرا ٦، ٢٨٪ عام ٩٢/١٩٩٣.

كما أن تنفيذ استثمارات القطاع الحكومى عام ١٩٩٣/٩٢ وقدرها ٠، ٩١٧ مليار جنيه، تم بتنفيذ حجم استثمار لمشروعات الاحلال والتجديد تمثل نسبة ١، ١٤٪ من اجمالى المنفذ. أما مشروعات الاستكمال فتشكل نسبة ٦، ٤٣٪ من اجمالى المنفذ، وبلغ ما تم تنفيذه بمشروعات التوسع والتجديد نسبة ٣، ٤٢٪ من اجمالى الاستثمار المنفذ.

وعلى الجانب الآخر فقد تحققت موارد للدولة خلال عام ١٩٩٣/٩٢ بلغت نحو ٨، ٨٨ مليار

جنيه والتي تشتمل على الأوعية الادخارية وفائض بنك الاستثمار القومي ومصادر أخرى. وهذا يؤكد ان مصر استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو، ولكن هدف دراستنا أن يكون تمويل هذه الاستثمارات من الموارد المحلية مع ضرورة توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية الموجهة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ويظل زيادة الناتج من السلع والخدمات يمثل قمة الأهداف لتحقيق خطط التنمية حيث تلعب الاجهزة الانتاجية الدور الاكبر والاهم من خلال الاستثمارات المستهدفة التي توفرها الخطة (٣٣).

دعم وتمويل استثمارات البنية الأساسية فى الاقتصاد المصرى

اتسمت سياسة توزيع الانفاق الاستثمارى العام على القطاعات الرئيسية بالتأرجح بين سياسة النمو المتوازن وغير المتوازن، فعلى حين تميز هيكل الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩-١٩٦٥/٦٤ بالاهتمام بالقطاعات السلعية والتي خصص لها ٥٧٪ من اجمالى الاستثمار المنفذ^(٣٤). وكان فى مقدمتها قطاع الصناعة التحويلية والتعدين ثم قطاع الزراعة ثم قطاع النقل والمواصلات والتخزين، نجد تناقص النصيب النسبى لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية فى الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ وزيادة النصيب النسبى لقطاعات الخدمات، فقد خص قطاعات الخدمات الانتاجية نحو ٢٠,٥٪ وقطاعات الخدمات الاجتماعية نحو ٢٩,١٪ من اجمالى الاستثمارات الثابتة خلال هذه الفترة. وقد استهدفت هذه الخطة التركيز على الدور القيادى للقطاع العام فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة فى المجالات الأساسية كالصناعة والتجارة الخارجية ومشروعات البنية الأساسية^(٣٥). بينما ركزت استثمارات القطاع الخاص فى فترة هذه الخطة فى كل من قطاع الاسكان، والصناعة، والزراعة، حيث بلغ حجم الاستثمارات التى قام بها نحو ٢٢,٠ مليار جنيه بنسبة ٣٩٪ من اجمالى الاستثمارات.

ثم استهدفت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ تحديث قاعدة الانتاج السلمى ودفع التنمية لقطاعى الزراعة والصناعة بمعدلات أكثر اسرعا لتخفيض معدلات الواردات السلعية. فقد بلغ حجم الاستثمار المنفذ فى قطاعات الانتاج السلمى نحو ١٥,٠ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٥٪ من جملة الاستثمارات المنفذة فى القطاعين العام والخاص^(٣٦).

ولاشك أن سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية توضح اهتمامها بدعم البنية الأساسية المادية

والاجتماعية بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة الانتاج والانتاجية التي محورها اداء الانسان المصرى فى كافة المجالات .

ولذلك فان عدم اعطاء الاستثمارات المطلوبة والاهتمام الكافى لهذه المشروعات ينعكس بآثار ضارة على التواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي قد يصعب علاجها فى المستقبل، على الرغم من عدم وجود مصادر تمويلية زائدة، وعلى الرغم من وجود عجز دائم فى الموازنة العامة للدولة والتي قد تبدو على هذه الأنشطة أنها مصدر عبء على الاقتصاد القومى وليس لها عائد اقتصادى مادى مباشر يصلح لتمويلها، فقد أتاحت الخطة الخمسية الثالثة ٩٢/٩٣-٩٦/٩٧ مبالغ لتمويل استثمار مشروعات البنية الأساسية ممثلة فى مشروعات هامة مثل مشروعات الكهرباء و الاسكان، والمرافق والمواصلات والنقل، بجانب مشروعات الخدمات الاجتماعية الاخرى كالتعليم والصحة وغيرها. وبلغ حجم استثمار مشروعات الكهرباء حوالى ٤ مليار جنيه، ونحو ٦,٢ مليار جنيه فى مشروعات الاسكان والمرافق، ونحو ٤,٨ مليار جنيه فى مشروعات الطرق والتليفونات والاتصالات عامة، كما نفذ حوالى ٣,٣ مليار جنيه فى تمويل مشروعات الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها (٣٧).

أما بالنسبة لخلق البنية الأساسية فى المناطق الجغرافية وخلق مجتمعات عمرانية تتوافر فيها أنشطة اقتصادية واجتماعية، لجذب الزيادات السكانية المكثسة الى مناطق التعمير الجديدة، فقد أتاحت الدولة مبلغ ١,٨٢,١ مليون جنيه استثمارات خلال عام ٩٢/٩٣ قامت بتنفيذها وزارة التعمير وهيئة المجتمعات الجديدة لخلق البنية الأساسية فى هذه المناطق كالتقريب والكهرباء والماء والصرف الصحى، وخدمات أخرى وذلك لتهيئة المناخ أمام القطاع الخاص لتوجيه استثمارات لهذه المناطق، بجانب بعض الاعفاءات والامتيازات الاخرى (٣٨). ولاشك أن مثل هذه المجتمعات الجديدة ليست لجذب السكان فقط ولكن ايضا لحل مشكلة البطالة الموجودة فى مصر، فقد استوعبت المصانع الجديدة عمالة تقدر بنحو ٣,٩٠ ألف فرصة عمل.

ولاشك أن سياسة تمويل الاستثمارات المطلوبة تتطلب تدبير موارد حقيقية أهمها المدخرات المحلية ثم الموارد الاجنبية التى تنساب الى الدولة، إما فى شكل قروض أو منح أو استثمار مباشر لرأس المال فى داخل الدولة. ومن الطبيعى لنجاح تنمية المدخرات المحلية انتهاز سياسات اقتصادية وتقدية ومالية قادرة على إحداث زيادة فى مستوى الادخار يتحول الى استثمارات.

وقد شهدت هذه الفترة من الاقتصاد المصرى استحداث أوعية جديدة للمدخرات من شهادة ادخار - كودائع - بفترات مختلفة وأسعار فائدة متزايدة، وتعفى قيمتها من الخوض لضريبة الدخل ومعفاة فوائدها من ضريبة القيم المنقولة، كذلك السماح للبنوك التجارية بقبول الودائع بالعملة الأجنبية وأسعار فائدة تتماشى مع أسعار الفائدة فى الأسواق العالمية^(٣٩).

وتشير البيانات ان زيادة المدخرات تتركز فى الودائع الادخارية بالعملة المحلية^(٤٠)، وفى صافى مبيعات شهادات الاستثمار التى بلغت ارصدها ٥٩٨٩,٩ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٨٣، كما تشير البيانات المتاحة لعام ١٩٩٣/٩٢ بأن حجم التمويل من مصادر وطنية بلغ ٢٢,٧ مليار جنيه تمول استثمارات بنحو ٢٥,٥ مليار جنيه بنسبة ٨٩٪، وان متابعة تنفيذ الخطة أسفر عن تمويل نحو ٢٦,٧ مليار جنيه لاستثمارات تقدر بنحو ٣١,٦ مليار جنيه ومن مصادر محلية ونسبة مساهمة تصل الى ٨٤,٥٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة^(٤١).

وعلى الجانب الآخر تعد زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى تعزيز المدخرات القومية^(٤٢). فقد ارتفعت نسبة تمويل المدخرات القومية للاستثمارات الى نحو ٨٧,١٪ فى عام ١٩٨٣/٨٢ بسبب ارتفاع صافى عوائد الدخل مع العالم الخارجى^(٤٣). وفى هذا الشأن تم تحرير منح الائتمان بالغاء السقف الائتمانية للقطاع الخاص اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٢، ثم للقطاع العام اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٣ لزيادة مرونة اقراض قطاعات الأعمال العام والخاص وتمويل مزيد من الاستثمارات، وهو ما أثر على زيادة السيولة المحلية، وزيادة الطلب على الائتمان المحلى، الى جانب استمرار التحسن فى صافى الاصول الاجنبية نتيجة تحويلات العاملين فى الخارج واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى.

وهكذا حدث توسع فى وسائل الدفع عام ١٩٩٣/٩٢ فبلغت ١٧,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٦,٤٪ عن العام السابق ١٩٩٢/٩١ حيث كانت ١٣,١ مليار جنيه. كما لعبت وسائل الدفع المشابهة كالودائع غير الجارية بالعملة المحلية والودائع بالعملة الاجنبية الدور الرئيسى فى احداث هذا التوسع، فقد وصلت فى عام ١٩٩٣/٩٢ نحو ١٣,٧ مليار جنيه مقابل ١٠,٨ مليار جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١. بينما اقتصرت الزيادة فى وسائل الدفع الجارية كالنقد المتداول بالعملة المحلية على ٣,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ مقابل ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٢/٩١.

وجاء نقص الودائع بالعملة الاجنبية فى عام ١٩٩٣/٩٢ نتيجة تفضيل الادخار بالجنيه المصرى بدلا من الدولار أو العملات الأجنبية الاخرى نتيجة استقرار سعر الصرف للجنيه المصرى عند ٣٣٥,٣ للدولار فى المتوسط. كذلك جاء نتيجة الأثر التوسعى لكل من صافى الأصول الاجنبية وصافى الاصول المحلية بسبب زيادة المطلوبات من شركات القطاع العام والخاص والقطاع العائلى ونقص صافى المطلوبات من القطاع الحكومى والهيئات الاقتصادية، بالإضافة الى نقص صافى العوامل غير الميوية. بجانب تحقيق زيادة فى الأصول الائتمانية المحلية فى عام ١٩٩٣/٩٢ بنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة بالعام السابق له بنسبة زيادة ١,٥٪

خاتمة وتوصيات

خلصت الدراسة الى انه يجب التوسع فى الانفاق الاستثمارى باعتباره من أهم الأدوات المالية لتحقيق التنمية والنمو المباشر فى الاقتصاد القومى. مع وجوب التكوين القطاعى لهذه الاستثمارات متمشيا مع الحاجات الاقتصادية المستقبلية للدولة، ووجود سياسة تمويلية لدعم الاستثمارات العامة وخاصة تمويل الانفاق الاستثمارى لمشروعات البنية الأساسية للاقتصاد المصرى مع استمرار اتباع مختلف الاجراءات الاقتصادية التى يجب على الحكومة اتباعها لتحقيق هذا الهدف من خلال ترشيد الانفاق العام الجارى والاستفادة بأقصى منفعة ممكنة للموارد المستخدمة، مع اتباع بعض أساليب التقييد النقدى لتخفيض الانفاق الجارى والمدفوعات التحويلية لجعل الانفاق العام الاستثمارى أكثر اعتمادا على موارد التمويل المحلية. وفى نفس الوقت خلق مزيد من الأوعية الادخارية لتنشيط المدخرات المحلية وامتصاص فائض القوة الشرائية، خاصة وأن السياسة النقدية لم تنجح فى مصر فى تحقيق قدر كاف من الاستقرار النقدى بسبب توفير الاحتياجات التمويلية لعجز الموازنة العامة للدولة من خلال التمويل بالعجز والاعتماد على التسهيلات المصرفية الممنوحة للحكومة، وتوفير قدر كاف من القروض لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادى.

ولهذا فان الاقتصاد المصرى يحتاج الى سياسات مناسبة واصلاحات أساسية على سبيل المثال الاستمرار فى ترشيد الدعم وزيادة فاعلية سياسة الخصخصة للقطاع العام واستخدام حصيلته ببيع أصول هذه المنشآت فى تخفيض قيمة عجز الموازنة العامة للدولة، أو إعادة استثمارها فى مجالات ذات عائد مرتفع.

لذلك يجب أيضا وضع أساليب لتوجيه برامج الانفاق العام نحو التعليم والتدريب لقوة العمل، ونحو الاستثمارات العامة على حساب الاستهلاك العام وربط الأجر بالانتاجية وخاصة فى شركات القطاع العام من خلال فرض ضرائب اضافية على الشركات أو الصناعات التى تزداد فيها الاجور بمعدلات أكبر من الزيادة فى انتاجية الافراد بها. فقد بدأ بالفعل اهتمام السياسة المالية والانفاقية العامة بتشجيع القطاع الخاص على تكوين رأس المال والاستثمارات من خلال الاستثمارات العامة فى المشروعات الانتاجية طويلة الأجل مثل مشروعات المرافق العامة، وتكوين المهارات من خلال برامج التدريب للصناعات الانتاجية والتحويلية، ويجب على السياسة الضريبية أن تلعب دورا هاما فى هذا المجال لتحديث تغييرا فى نمط الاستثمارات المطلوبة للاقتصاد القومى كاستصلاح الاراضى الزراعية، ومشروعات صناعية متكاملة وخاصة الصناعات الزراعية. ولعل قانون الاستثمار الموحد الذى صدر فى عام ١٩٨٩ لتوفير المناخ والبيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص يعد اضافة ملائمة فى هذا الشأن.

وبالنسبة لتمويل استثمارات البنية الأساسية من جزء من المدخرات الدولارية فهناك صعوبة فى تطبيق ذلك لان الكثيرين من المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم فى شكلها الدولارى واستخدامها فى الاستيراد المباشر أو لفتح اعتمادات مصرفية لحين الحاجة. ولهذا فاذا استطاع المناخ الاستثمارى المصرى جذب مدخرات العرب وحملة الشهادات الدولارية من غير المصريين الى الداخل، فان ذلك سيحقق زيادة فى الاستثمارات واستقرار سعر صرف الجنيه المصرى مما يساهم فى تحقيق استقرار اقتصادى اكيد. فدرجة نجاح السياسة الاقتصادية يكمن فى اجتذاب مدخرات اجنبية ومستثمرين جادين ليس هدفهم الاستفادة من رفع اسعار الفائدة والتحول من دولة الى أخرى وراء أسعار فائدة أعلى.

وتجىء التوصية لامكان دعم وتمويل الانفاق الاستثمارى الرأسمالى وبصفة خاصة فى استثمارات البنية الأساسية ان تصدر الحكومة أوراقا مالية مختلفة بأسعار فائدة متغيرة ومناسبة وطرحها للاكتتاب العام بما يؤدى الى تعبئة مزيد من المدخرات طويلة الامد توجه لتمويل الانفاق الاستثمارى العام ومشروعات البنية الأساسية فى الاقتصاد المصرى بجانب مصادر التمويل السابق ذكرها.

ولاشك أن تحقيق هذا يتطلب وضع سياسة مالية ناجحة فى معالجة مشاكل عجز الموازنة العامة

للدولة وكيفية خفض هذا المعجز، ومحاولة إيجاد مصادر تمويل محلية بقدر أكبر وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجى والتمويل بالمعجز وكثرة اصدارات الحكومة لاذون الخزائنة. حتى لاتساهم السياسة المالية فى زيادة الضغوط التضخمية، وازدياد حدة مشكلة عدم الاستقرار الاقتصادى والمشاكل المتصلة بمرونة عرض الانتاج القومى. ولازالت السياسات المالية فى مصر وفى الدول النامية بصفة عامة تعطى أهمية للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية اكثر من تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

الهوامش والمراجع

- ١- د. محمد عادل الهامى ، دراسات فى الميزانية التقديرية لقطاعى الاعمال والخدمات ، الجزء الاول ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٩٧٨ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٤٠.
- ٢- F.Rank P.Sherwood, the Management Approach to Budgeting, Int, Ins. of Administrative Sciences, 1954,p.10.
- ٣- د. رياض الشيخ، المالية العامة فى الرأسمالية والاشتراكية ، دراسة فى الاقتصاد العام والتخطيط المالى ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٦٩ ، ص ٤٠٥.
- ٤- د. عبد العزيز حجازى ، الموازنة العامة أصبحت اداة أساسية للتخطيط المالى ، مقال منشور، جريدة الاهرام الاقتصادى ، عام ١٩٦٩ بتاريخ ١/٧/١٩٦٩ ، عدد ٣٣٣.
- ٥- تقرير البنك المركزى المصرى عن عام ١٩٩٠/١٩٩١.
- ٦- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ١٩٩٣/٩٢ ، العام الاول للخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦.
- ٧- البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العددان الاول والثانى المجلد الخامس والاربعون ، عام ١٩٩٢.
- ٨- رياض الشيخ ، الموازنة العامة للدولة ، معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية رقم (٦٧٦) ، عام ١٩٧٩ ، س ٣١-٣٦.
- ٩- د. رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجيه مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مطبعة مكتبة مدبولى ، عام ١٩٨٣.
- ١٠- د. أيمن رفعت المحجوب ، اذون الخزائنة المصرية بين النظرية والتطبيق مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٩٢ ، عدد ٢ ص ١٠.

- ١١- وزارة المالية ، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة ، الجهاز الادارى ، بيان الدين العام الداخلى فى مصر خلال الفترة ٧٨-٨٤/١٩٨٥ .
- ١٢- د. مصطفى عويس، البنك المركزى المصرى ، مفهوم وأهمية اذون الخزانة، ندوة الاستثمار فى اذون الخزانة ، مركز الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ٢٠/١٩ ، اكتوبر ، ١٩٩١ .
- ١٣- د. باهر محمد عتلم ، المالية " أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية " مطبعة المعرفة ، الطبعة الرابعة، عام ١٩٩٠ .
- ١٤- د. محمد محمد البنا ، العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى اطار ادارة الدين العام الداخلى ، المؤتمر السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ١٢-١٥ .
- ١٥- IFS, Yearbook, 1988, pp.318-322.
- ١٦- د. رجاء عبد الرسول ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٤٨ ، ص ٣٢-٣٥ .
- ١٧- د. أحمد رشيد ، المواجهة مع البطالة ، مؤتمر كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، الاهرام الاقتصادى ، عدد ١٠٥٢ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ٢٧ .
- ١٨- البنك الاهلى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٧/١٩٨٨ ، ص ١٤٧-١٤٩ .
- ١٩- وزارة المالية ، البيان المالى لمشروع الموازنه العامة للدولة لسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ .
- ٢٠- نبيل صباغ ، ملاحظات عابرة حول الموازنة العامة للدولة عام ١٩٩٠/٨٩ ، الاهرام الاقتصادى، عدد ١٠٦٧ ، يونيه ١٩٨٩ ، ص ٧٤-٧٨ .
- ٢١- ماجده أحمد اسماعيل ، ايرادات الدولة فى ظل الزكاه ، ودور الزكاه فى الحد من تزايد عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة تطبيقية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٧٩-٨٣/١٩٨٤ ، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة اشراف د. سمير طوبار ، عام ١٩٨٧ ص ٥٤-٥٥ .
- ٢٢- د. أيمن رفعت المحجوب ، أذون الخزانة المصرية بين النظرية والتطبيق ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد ٢ ، عام ١٩٩٢ ، ص ٣١-٣٣ .
- ٢٣- Christopher, J. Waller and Van house, " Endogenous wage Indexation and optimal monetary policy with and without a balanced budget", Journal of Economics and Business, Feb.1989, pp.21-31.

- ٢٤- وزارة التخطيط ، تقارير متابعة وتطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات عام ١٩٧٩-٧٠/٦٩ .
- ٢٥- R.Kerry Turner & Clive Callis, the Economics of Planning , MAC Millan Publishers, LTD, PP.44-49.
- ٢٦- مجلس الشورى ، تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار ، عام ١٩٨٥ ، ص ٢٢ .
- ٢٧- د. صلاح الدين فهمى ، اثر الاتفاق الاستثمارى العام على التنمية الاقتصادية ، كلية التجارة، جامعة الازهر ، عام ١٩٨٩ ، ص ٦ .
- ٢٨- وزارة التخطيط ، تقرير المتابعة للاستثمار المستهدفة والمنفذه عام ٩٣/٩٢ موزعة على حسب القطاعات الاقتصادية عام ١٩٩٣ ، ص ٤٥-٤٨ .
- ٢٩- المصدر السابق ، ص ٥٨-٦١ .
- ٣٠- المصدر السابق، ص ٦٣-٦٥ .
- ٣١- المصدر السابق ، ص ٦٥-٦٧ .
- ٣٢- I.M.F. Recent Economic Development, Arab Republic of Egypt. 1984.
أما بالنسبة لعام ٩٣/٩٢ وزارة التخطيط ، تقرير المتابعة ، مرجع سبق ذكره.
- ٣٣- وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، الاطار العام المبدئى للخطة الخمسية ٨٨/٨٧-٩٢/٩١ ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .
- ٣٤- وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة وتطور الاقتصاد المصرى ، مشروع الخطة الخمسية ٧٨-٨٢ وتقرير المتابعة من الخطة ٨٢/٨٣-٨٦/٨٧ .
- ٣٥- معهد التخطيط القومى ، دور القطاع العام فى التنمية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٢٣ ، نوفمبر ١٩٨٣ ص ٣-١٣ .
- ٣٦- وزارة التخطيط ، تقرير متابعة الاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ٩٣/٩٢ ، العام الاول للخطة الخمسية الثالثة ٩٣/٩٢-٩٧/٩٦ ، ص ١ .
- ٣٧- وزارة التخطيط ، تقرير المتابعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .
- ٣٨- المصدر السابق ، ص ٧-٨ .
- ٣٩- صدر فى هذا الشأن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تداول النقد الاجنبى الذى سمح

بحياسة النقد الاجنبى والتعامل به عن طريق البنوك المعتمدة.

٤٠- الودائع الادخارية هى الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بالاضافة الى ودايع صندوق توفير البريد.

٤٢- وزارة التخطيط ، تقرير المتابعة للاداء الاقتصادى والاجتماعى لعام ٩٢/٩٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .

٤٣- المدخرات القومية = المدخرات المحلية + صافى عوائد الدخل مع العالم الخارجى .

٤٤- وزارة التخطيط ، الاطار العام للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ٨٥/٨٤ .

من الاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

نحو مستقبل أفضل للصناعات الصغيرة والحرفية

فى جمهورية مصر العربية

اعداد : أ.د. عماد الدين محمد مصطفى

مذكرة خارجية